

المؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية

الثلاثاء والأربعاء ٢٢ و ٢٣ رجبه ١٤٤٥ - ٩-١٠-٢٠١٥

المحور الأول

المهيئات الشرعية تأسيسها، أهدافها، واقعها

فضيلة البروفيسور / الصديق محمد الأمين الضمير



الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبئين ، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين ، وبعد ، فهذا حديث أقدمه إلى المؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية . استجابة لطلب من الأخ الدكتور رفعت أحمد عبد الكريم الأمين العام لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، وسألتزم فيه بما طلب مني الحديث عنه ، وهو :

المؤسسات الشرعية: تأسيسها، أهدافها، واقعها

وسأقصر الحديث على تجربة السودان في هذا المجال .

والله أعلم أن يوفقني إلى الصواب ، وأن يحننني مواطن الزلل ، انه سميع

مجيب :

تأسيس الصيئات الشرعية:

تأسست أول هيئة شرعية عندما تأسس أول بنك إسلامي في السودان ، وهو بنك فيصل الإسلامي السوداني في اليوم الثامن عشر من شهر أغسطس ١٩٧٧ م بمعنى كريم من صاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود .

بنك فيصل الإسلامي السوداني كما يفهم من اسمه بنك متلزم بتعاليم الإسلام . وقد نص على هذا الالتزام في عقد تأسيس البنك وفي نظامه الأساسي ، فقد نصت المادة (٣) من عقد التأسيس على الآتي :

(٣) تخضع جميع معاملات البنك لما تفرضه الأحكام القطعية والقواعد الأساسية في الشريعة الإسلامية ، وبالأخص عدم التعامل بالربا .
والمقصود بالأحكام القطعية الأحكام الواردة في القرآن أو

السنة .

وقد تكرر التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية في أكثر من مادة من مواد عقد التأسيس :

جاء في المادة (٤) الخاصة بأهداف وأغراض البنك :-

(د) سحب واستخراج وقبول وتنظير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات ... وأي أوراق قابلة للتحويل ... شريطة خلوها من أي محظوظ شرعي .

(ح) تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ، ومراعاة فوائد الشريعة الإسلامية في معاملاته مع هذه المصارف .

(ن) الاشتراك بأي وجه من الوجوه مع هيئات أو شركات أو مؤسسات تزاول أعمالاً شبّهه بأعماله ... شريطة ألا يكون في ذلك تعامل بالربا أو محظوظ شرعي .

(ف) القيام بأي عمل أو أعمال أخرى ... شريطة أن يكون كل ذلك متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية .

وتكرر النص على هذا الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في المادة (٣) من

النظام الأساسي أيضاً :

تم بحمد الله تأسيس بنك إسلامي لا يتعامل بما حرم الله وخاصة الربا ... (٣)

إن تنفيذ هذا الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية يحتاج قطعاً إلى وجود جهة في البنك متخصصة في الشريعة الإسلامية يرجع إليها المسؤولون في إدارة البنك لبيان أحكام الشريعة الإسلامية ، ومن أجل هذا نص في النظام الأساسي للبنك على إنشاء هيئة سميت هيئة الرقابة الشرعية على النحو التالي :

المادة (١٦٩) تشكل هيئة الرقابة الشرعية من ثلاثة أعضاء على الأقل ، وسبعة على الأكثر من علماء الشرع ، تعيينهم الجمعية العمومية للمساهمين لثلاث سنوات وتحدد أتعابهم في قرار التعيين ، ويجوز إعادة تعيين من انتهت عضويته منهم ، وفي حالة خلو منصب أحد الأعضاء قبل نهاية مدة يعين مجلس الإدارة من يحل محله نهاية المدة المذكورة .

وقد تم بموجب هذه المادة تشكيل أول هيئة رقابة شرعية في السودان من
خمسة علماء هم :

رئيسا	البروفيسير الصديق محمد الأمين الضرير أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية القانون - جامعة الخرطوم
عضووا	فضيلة الشيخ عوض الله صالح مفتى جمهورية السودان
عضووا	الدكتور حسن عبد الله الأمين القاضي بمحكمة الاستئناف
عضووا	الدكتور يوسف حامد العالم عميد كلية الدراسات الاجتماعية بجامعة أمدرمان الإسلامية
عضووا	الدكتور خليفة باكير الحسن رئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية القانون جامعة الخرطوم .

يفهم من هذه المادة :

- أ- أن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في بنك فيصل الإسلامي تعينهم الجمعية العمومية للمساهمين ، وهذا يدل على استقلال الهيئة التام عن إدارة البنك .
 فهي هيئة رقابة شرعية على كل أجهزة البنك بما فيها مجلس الإدارة .
- ب- أن مجلس الإدارة له حق تعين عضو الهيئة في حالة واحدة هي ما إذا خلا منصب أحد الأعضاء قبل انتهاء مدة تعينه التي حدتها المادة بثلاث سنين .
- ج- أن الحد الأدنى لعدد أعضاء الهيئة ثلاثة والحد الأعلى سبعة ، وقد رأت أول جمعية عمومية أن يكون العدد خمسة ، وهو اختيار وسط وموفق؛ لأنه يضمن أن تكون قرارات الهيئة صادرة من عدد من العلماء لا يقل عن ثلاثة .
 وفي رأى الثلاثة مظنة الصواب .

د - أن أعضاء الهيئة يؤدون عملهم بأجر تحدده الجهة التي تعينهم ، ولا غضاضة في هذا ، ولا وجہ للرأي القائل بأن أعضاء الهيئة لا يجوز أن يأخذوا أجرا على الرقابة الشرعية .

ه - أن العضو يعين لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديف ، وذلك لينسني للجهة التي تعينه تغييره إذا رأى ما يوجب التغيير .

و - يلاحظ أن المادة قالت "تعينهم الجمعية العمومية" ولم تقل "تنصب لهم الجمعية العمومية" كما قالت المادة ٣٨ الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة .

والذى جرى عليه العمل هو أن أعضاء أول هيئة رقابة شرعية عينهم المؤسسوں ، ثم استمر إعادة تعينهم بعد انقضائه المدة من الجمعية العمومية ، وفي حالة خلو منصب أحد الأعضاء يرشح مجلس الإدارة للجمعية العمومية من يحل محله بعد التشاور مع الهيئة ، ولم تحدث ترشيحات وانتخابات لأعضاء الهيئة مثل التي تحدث في انتخاب وتعيين أعضاء مجلس الإدارة .

جاء في المادة ٦٩ (٥) ما يلى :-

... ولرئيس الهيئة أو نائبه حق حضور اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين ، وللهايئة كذلك طلب إدراج أي موضوع في جدول اجتماع أي جمعية عمومية ومناقشته في الاجتماع والاشتراك بخصوصه في المداولات بدون أن يكون لها صوت عند إصدار القرارات .

هذه المادة تعطى الهيئة الحق في حضور اجتماع مجلس الإدارة ، والجمعية العمومية ، ومخاطبتها بشأن أي موضوع ترى تقديمها للجمعية العمومية . وهذا الحق يمكن الهيئة من الإلمام بما يجرى في أهم جهازين في البنك - مجلس الإدارة ، والجمعية العمومية للمساهمين ، وقد استمر العمل على هذا منذ إنشاء البنك في ١٩٧٧ إلى ١٩٨١ حيث صدرت تعديلات في النظام الأساسي كان من ضمنها حذف "مجلس الإدارة" . وهذا تعديل غير موفق ، ولا مبرر له .

هذا مجلس ما جاء في عقد التأسيس والنظام الأساسي عن تأسيس الهيئة، وقد اهتمت اللائحة العامة لنـبـك فيصل الإسلامي السوداني أيضاً بهيئة الرقابة الشرعية، فقد جاء في المادة الأولى من اللائحة ما يلى :

المادة (١) تتكون أجهزة البنك من :

- ١ مجلس الإدارة .
- ٢ الجهاز التنفيذي للبنـك .
- ٣ هيئة الرقابة الشرعية .

هيئة الرقابة الشرعية هي أحد أجهزة البنك الثلاثة بمقتضى هذه المادة من اللائحة ، وقد خصصت لها اللائحة بعد هذه المادة احدى عشرة مادة (١١) من المادة (٣٦-٢٦) ذكر منها ما يتعلق بتأسيس الهيئة :

المادة (٢٧) جاء فيها أن أعضاء هيئة الرقابة الأولى يختارهم المؤسسون وتكون مدتهم أربع سنوات .

المادة (٢٨) ذكرت ما يشترط في أعضاء الهيئة :

أ- أن يكونوا من علماء الشريعة الإسلامية أو فقهاء القانون المقارن المؤمنين بفكرة البنك الإسلامي .

ب- ألا يكونوا شاغلين لمناصب إدارية أو مزاولين لوظائف تنفيذية في ممؤسسات مصرافية أو مالية أو بنوك أخرى أو شركات تأمين .

ج- أن يكونوا مقيمين في دولة مقر البنك بصفة دائمة في أغلب الأوقات .

وتعرضت اللائحة لصلة الهيئة بكل من مجلس الإدارة واللجنة الفرعية ، والجمعية العمومية . فنصت في المادة ٣٣ على أنه يجوز لمجلس الإدارة واللجنة الفرعية أن تدعو من يمثل هيئة الرقابة الشرعية لحضور أي جلسة من جلساتها ، ولا يكون له صوت معدود في المداولات .

كما نصت هذه المادة على أنه يجوز للهيئة أن تطلب عقد جلسة خاصة لمجلس الإدارة لشرح وجهة نظرها في المسائل الشرعية إذا اقتضى الحال ذلك .

ونصت المادة (٣٤) على أنه يجوز لـهـيـةـ الرـقـابـةـ الشـرـعـيـةـ أن تـدـعـوـ الجـمـعـيـةـ العـمـوـمـيـةـ لـجـلـسـةـ غـيـرـ عـادـيـةـ لـعـرـضـ ماـ تـرـىـ أـنـ الـضـرـورـةـ تـسـتـدـعـ عـرـضـهـ عـلـىـ الجـمـعـيـةـ العـمـوـمـيـةـ وـمـنـاقـشـتـهـ معـهـاـ .

وحللت المادة (٣٥) مكان عمل الهيئة بمقر البنك ، وعدد جلساتها بمرة عنى الأقل في كل شهر ، وجعلت لادارة البنك الحق في طلب اجتماع الهيئة فوراً في المسائل المصرفية العاجلة التي لا تحتمل التأخير .

وجاء في هذه المادة أنه يجوز اعتبار عضو الهيئة الذي يختلف عن حضور جلساتها ثلاثة مرات متتالية مقدماً استقالته .

وظللت المادة (٣٦) من الهيئة أن تراعي في عملها إنجاز ما تتعرض له أو يعرض عليها بالسرعة المناسبة لظروف العمل المصرفية .

تأتي بعد اللائحة العامة للبنك فيصل اللائحة الخاصة لهيئة الرقابة الشرعية التي صدرت بموجب المادة (٩:٥) من النظام الأساسي التي تنص على الآتي :

تبادر هيئة الرقابة عملها وفقاً للائحة تقريرها، ويصدر بمقتضاه قرار من الجمعية العمومية للمساهمين .

وقد جاءت هذه اللائحة مكملاً لما جاء في عقد التأسيس والنظام الأساسي ، واللائحة العامة للبنك .

من ذلك ما نصت عليه المادة (٤) بأن تتولى أ Mataة مجلس الإدارة سكرتارية الهيئة .

وما نصت عليه المادة (٨) بأن تكون اجتماعات الهيئة كل أسبوع إلا إذا اقتضى العمل خلاف ذلك ، وعلى أن النصاب القانوني لاجتماعات الهيئة ثلاثة على الأقل ، على أنه يجوز أن ينعقد الاجتماع بحضور عضوين على أن يعرضوا ما توصلوا إليه في اجتماع كامل النصاب لاتخاذ القرار النهائي ، كما نصت اللائحة على أنه يجوز للهيئة أن تدعى من شاء للمشاركة في اجتماعاتها من غير أن يكون له حق في التصويت .

ومن أهم ما أضافته لائحة الهيئة :

نقطة الهيئة في الإجابة عن الاستفسارات وإصدار الفتاوى :

وضعت الهيئة الخطة التالية ونصت عليها في المادة (١٠) من اللائحة :

تسير الهيئة وفق الخطة التالية في إجاباتها عن الاستفسارات الموجهة إليها من مجلس الإدارة أو المدير العام :

أ- تدرس الهيئة الموضوع المستفسر عنه دراسة وافية لتوقف على حقيقته . مستعينة بقدم الاستفسار ، وبمن ترى حاجة إلى الاستعانة به من المتخصصين .

ب- تبحث الهيئة عن الحكم الشرعي للموضوع المستفسر عنه مستعينة بما دونه العلماء من الأحكام الفقهية الفرعية ، وما دون في أصول التشريع من قواعد لاستنباط الأحكام .

ج- إذا كان الموضوع المستفسر عنه فيه حكم متفق عليه بين الفقهاء باتجواز أو المنع أفتت الهيئة به ، وإذا اختلفت آراء الفقهاء أفتت بما ترجحه منها ، وما تزداد أكثر تحقيقاً للمصلحة ، وإذا لم يكن في الموضوع حكم للمتقدمين من الفقهاء أفتت الهيئة فيه باجتهاها مراعية في ذلك قاعدة : الأصل في المعاملات الجواز والصحة إذا كانت برضاء الطرفين ، إلا ما ورد فيه نص بالمنع .

د- ليس من خطة الهيئة تطوير أحكام الشريعة الإسلامية لتسويير ما عليه العذر في المصارف القائمة ، وإنما خطتها تطوير الأعمال المصرفية لتسويير الشريعة الإسلامية . فشريعة الله حاكمة لا محكمة ، فما يوافق الشريعة من أعمال المصارف تقره الهيئة ، وما يخالفها تعده إذا كان قابلاً للتعديل . وترفضه كثيراً إذا لم يقبل التعديل ، وتبحث عن بديل إسلامي للعمل المرفوض . إذا كان وسيلة إلى مصلحة حقيقة .

هـ - يقوم كل عضو من أعضاء الهيئة منفرداً بالبحث عن الحكم الشرعي في الموضوع المعروض وفق الأسس المتقدمة ، ويدون ما تيسر له ، ثم تعرض الآراء في اجتماع الهيئة ، وتناقش للوصول إلى الحكم الذي تقره .

و- تطبع الإجابة في صورتها النهائية ويوضع عليها جميع الأعضاء ثم يسنها السكرتير للجهات المعنية .

ز- إذا كان لأحد الأعضاء رأى مخالف يدون في الهاشم .

يرى من هذا أن اللائحة افترضت في عضو الهيئة أن تكون له أهلية الترجيح في المسائل الخلافية ، وأهلية الاجتهاد في المسائل المستحدثة التي ليس فيها حكم للمتقدمين من الفقهاء .

أهداف هيئة الرقابة الشرعية ومهامها :

وردت أهداف الهيئة ، ومهامها ، و اختصاصاتها وواجباتها في النظام الأساسي للبنك فيصل الإسلامي ، وفي اللائحة العامة للبنك وفي لائحة الهيئة :

١- المادة (٢٦) من لائحة البنك .

تتولى هيئة الرقابة الشرعية مطابقة ومراجعة معاملات البنك وتصرفاته للأحكام والقواعد الأساسية في الشريعة الإسلامية .

هذا هو الهدف العام من إنشاء الهيئة ، وقد جاء مفصلاً في المواد التالية :

٢ - المادة (٢٩) من النظام الأساسي :-

يعهد لهيئة الرقابة الشرعية بالمهام التالية :

أ- الاشتراك مع المسؤولين بالبنك في وضع نماذج العقود والاتفاقيات والعمليات العائدة لجميع معاملات البنك مع المساهمين والمستثمرين والغير ، وفي تعديل وتطوير النماذج المذكورة عند الاقتضاء . وفي إعداد العقود والاتفاقيات التي يزمع البنك إبرامها مما ليس له نماذج موضوعة من قبل . وذلك كنه بقصد التأكد من خلو العقود والاتفاقيات والعمليات المذكورة من المحظورات الشرعية .

وجاء مثل هذا البند في اللائحة العامة للبنك في :-

المادة (٢٩) تختص هيئة الرقابة الشرعية بما يأتي :

أ- رسم أسلوب العمل بالبنك من الناحية الشرعية . وبخاصة ما تتضمنه العقود والنماذج والطلبات والإقرارات التي يقدمها عملاء البنك . وبيان نوع العمليات التي يباشرها البنك ، ويجب أن يتم كل ذلك مسبقاً حتى يجرى البنك أعماله على أساسها .

ب- ابداء الرأي من الناحية الشرعية فيما يحيطه إليها مجلس الإدارة أو المدير العام من معاملات البنك .

وجاء هذا المعنى تحت عنوان : اختصاصات الهيئة في المادة ٢٩ (ج) من اللائحة العامة للبنك على النحو التالي :

تقديم المشورة فيما تعرضه عليها لجنة المجلس الفرعية أو محافظ البنك أو أحد المديرين العاملين أو المستشار القانوني ، على أن تعرض المسائل التي يطلب استطلاع الرأي فيها متضمنة تفصيل نوع العمليات المصرفية أو المشاركات التي تتناولها والتعهدات التي يرتبط بها العملاء أو البنك .

وألزمت المادة (٣١) من اللائحة العامة للبنك الهيئة بان يكون الرأي الذي تبديه مسبباً وان ترسل صورة من الفتوى إلى مجلس إدارة البنك ، ولمراقبى الحسابات ، والمستشار القانوني .

ويلاحظ أن مادة اللائحة العامة للبنk أشمل من مادة النظام الأساسي ، وأنها نصت على أن ما تقدمه الهيئة من رأي هو مشورة ، وما جاء في كل من المادتين ليس فيه ما يدل دلالة واضحة على أن البنك ملزم بالعمل برأي الهيئة ، وان كان المعروف الإلزام ، وكان الأولى النص عليه صراحة .

ج- تقديم ما تراه مناسباً من المشورة الشرعية إلى مجلس الإدارة في أي أمر من الأمور العائدة لمعاملات البنك .

هذه المادة تجعل من مهام الهيئة و اختصاصها تقديم المشورة في المسائل الشرعية لمجلس الإدارة ولو لم يطلب منها .

د- مراجعة عمليات البنك من الناحية الشرعية للتحقق من تنفيذ مقتضى ما جاء في البنود (أ) و(ب) و (ج) السابقة .

ويقابل هذا البند في اللائحة العامة للبنك المادة ٣٩ (ب) من اختصاصات الهيئة ونصها :

مراجعة العمليات التي يباشرها البنك في مختلف المجالات ، وما يرتبط بها من عقود ومستندات من حيث موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية .
و هذه المهمة يظهر فيها بوضوح أعمال الرقابة الشرعية .

ـ ٣- أعطت المادة (٣٠) من اللائحة العامة للبنك الهيئة الحق في الاطلاع على دفاتر البنك وسجلاته ومستنداته ، وطلب البيانات والإيضاحات التي ترى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمتها وإبداء الرأي .

وألزمت المادة ٦٩ (٣) و (٤) الهيئة بأن تقدم دوريًا وكلما اقتضى الأمر تقاريرها وملحوظاتها إلى كل من المدير العام ومجلس الإدارة ، وان تقدم الجمعية العمومية للمساهمين تقريراً سنوياً مشتملاً على رأيها في مدى تمشي البنك في معاملاته مع أحكام الشرع ، وما قد يكون لديها من ملحوظات في هذا الخصوص . وجاء قريباً من هذا في المادة ٣٢ من اللائحة العامة للبنك .

يرى مما تقدم أن عقد تأسيس بنك فيصل الإسلامي السوداني ونظامه الأساسي ولوائحه قد بثت كافية لتشكيل هيئة الرقابة الشرعية ، وأهدافها ، ومهامها ، واحتياجاتها ، وواجباتها بياناً كاملاً يصلح أن يكون أساساً يهتدى به .

وانتقل بعد هنا إلى استعراض ما جاء في نظم بعض البنوك الإسلامية الأخرى عن الهيئات الشرعية ، وأعرض عليكم تجربة بنكين من البنوك التي تأسست من أول الأمر إسلامية هما بنك التضامن الإسلامي ، وبنك البركة السوداني . وتجربة بنكين من البنوك التي تحولت من بنوك ربوية غير إسلامية إلى بنوك إسلامية بحكم القانون هما البنك الزراعي ، والبنك السوداني الفرنسي . وذلك عندما صدر قرار تطبيق الشريعة في السودان ، وصدر قانون المعاملات المدنية سنة ١٩٨٤ م المستمدة أحكامه من الفقه الإسلامي ، تم أعراض تجربة بنك السودان .

١/ بنك التضامن الإسلامي

تأسس هذا البنك في شهر شعبان ١٤٠٢هـ - يونيو ١٩٨٢م ونص في

أول عقد تأسيسه على الآتي :

اتفق عدد من المسلمين على تأسيس بنك يزاول نشاطه ومعاملاته على هدى الإسلام وأحكام الشريعة الإسلامية ، ولا يتعامن بالربا باعتباره محظورا شرعاً وتكرر هذا الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية بصيغ مختلفة في المادة (٣) التي تبين الأغراض التي من أجلها تأسس البنك في الفقرة (ب) و (ج) و (م) و (و) و (س) و (ع) ، ولكن لم يرد في عقد تأسيس البنك ذكر لهيئة شرعية .

وجاء الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في النظام الأساسي للبنك أيضا ، فقد نصت المادة (٣) منه على الآتي :

هذا البنك إسلامي ويزاول نشاطه وفق القواعد المقررة شرعاً .
ويهتدى في معاملاته بهدى الإسلام وأحكام الشريعة الإسلامية .

ونصت المادة (٣٨) منه الخاصة بتكوين مجلس الإدارة على أن المجلس يتكون من ستة عشر عضواً تنتخب الجمعية العمومية ثلاثة عشر عضواً منهم .
ويعينن ثلاثة عشر المنتخبين ثلاثة أعضاء من ذوي الكفاءة والخبرة والاختصاص في مجالات الاقتصاد ، والشريعة الإسلامية ، والعلوم الإدارية .

فأوجبت هذه المادة أن يكون في مجلس الإدارة واحد من المتخصصين في
الشريعة الإسلامية .

ادارة الفتوى والبحوث

نصت المادة (٦٠) من النظام الأساسي لبنك التضامن الإسلامي على الآتي :
تشأ في البنك إدارة متخصصة تسمى إدارة الفتوى والبحوث يختار مجلس
الإدارة من يرأسها ، وتخص بالآتي :
أ- تكون مسؤولة عن مطابقة كل أعمال البنك لأحكام الشريعة الإسلامية .

- بـ- تشارك في وضع نماذج العقود والاتفاقات والعمليات المتعلقة بجميع معاملات البنك ، وذلك للثبات من عدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية .
- جـ- إعداد البحوث والدراسات وال المجالات الاقتصادية والموضوعات المتعلقة بالمصارف الإسلامية والاقتصاد الإسلامي .
- دـ- الإشراف على التواحدي القانونية والاقتصادية للبنك .
- هـ- أي مهام أخرى يحددها مجلس الإدارة أو المدير العام .

ونصت المادة (٦١) و(٦٢) على أن على الإدارة أن تقدم تقارير دورية للمدير العام لمجلس الإدارة مشتملة على ملاحظاتها في أي من أعمال البنك كلما اقتضى الأمر ذلك ، وأن تقدم تقريرا سنوياً للجمعية العمومية لمساهمين يشتمل على رأيها وملاحظاتها عن مدى تطبيق معاملات البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية .

ونصت المادة ٦٣ على الآتي :

في حالة الخلاف بين إدارة البحوث والفتوى والمدير العام بشأن مشروعية أي من معاملات البنك يجب رفع الأمر لمجلس الإدارة الذي يجوز له استفتاء أي جهة مختصة .

لا يوجد في النظام الأساسي نص على أن فتوى الإدارة ملزمة للبنك ، وهذه المادة تدل على أنها غير ملزمة . وإن الحكم النهائي عند مجلس الإدارة .

تكون إدارة الفتوى والبحوث من ثلاثة أقسام:

قسم الشريعة ، وقسم البحوث الاقتصادية ، وقسم الشؤون القانونية ، وبين مرشد الفتوى والبحوث مهام كل قسم ، ولكن لم يبين عدد الأعضاء ، ويرأس الإدارة رئيس قسم الشريعة .

٢/ بنك البركة السوداني

نشأ هذا البنك إسلامياً من أول الأمر وإن كان اسمه لم يتضمن كلمة إسلامي ، فقد جاء في أول عقد تأسيسه ما يلى :

اتفق المؤسسين الواردة أسماؤهم بعد على تأسيس بنك يزاول نشاطه طبقاً لـ **أحكام الشريعة الإسلامية** .

وجاء في المادة (٣) التي تتحدث عن أغراض البنك ما يلى :

يباشر البنك نشاطه طبقاً للقوانين النافذة بجمهورية السودان الديمقراطية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، ومنها على وجه الخصوص عدم التعامل بالربا .

وتنكر النص على الالتزام بأحكام الشريعة في أكثر من موضع في عقد التأسيس .

أما النص على الهيئة الشرعية في البنك فقد ورد في لائحة البنك حيث جاء في المادة (٢) الخاصة بالتعريفات ما يلى :

٧- الرقابة الشرعية :

الهيئة التي يكونها البنك لأغراض الفتوى والرقابة الشرعية وتكون من مستشار شرعى أو أكثر . (كلمة مستشار خطأ والصواب مراقب بدليل ما يأتى)

وجاء في المادة ٣٤ ما يلى :

تحتخص الجمعية العامة بما يلى :

١ - تعين مراقب شرعى أو (هيئة رقابة شرعية) وتحديد اختصاصاته ومسئوليته ومخصصاته .

وجاء في المادة (٤٣) ما يلى :

يكون للبنك هيئة رقابة شرعية تتكون من مراقب أو أكثر تحتخص بالنظر في المسائل الشرعية التي تخص أعمال البنك .

يفهم من هذه المواد أن بنك البركة السوداني يجب أن تنشأ فيه هيئة رقابة شرعية ، ولكن اللائحة خالفت مفهوم كلمة " هيئة " فلما جازت أن تكون الهيئة من مراقب واحد ، وتم فعلًا تعين مراقب شرعى واحد . واستمر البنك يعمل بمراقب شرعى واحد إلى سنة ١٩٩٠ حيث أصبح عدد أعضاء الهيئة ثلاثة بعد مطالبة المراقب الشرعي .

وهيئه الرقابه الشرعيه تعينها الجمعيه العموميه ، وتحدد اختصاصها ومسئولياتها ومخصصاتها كما هو الحال في بنك فيصل الاسلامي ، ولكن اللائحة لم تفصل هذه الاختصاصات كما فعل النظام الأساسي في بنك فيصل الاسلامي ، واقتصرت بالنص في المادة (٣٤) على أن الغرض من إنشاء الهيئة هو إصدار الفتاوى والرقابه الشرعيه ، وبالنص في المادة (٤٢) على أن الهيئة تختص بالنظر في المسائل الشرعيه التي تخص أعمال البنك .

٣/ البنك الزراعي السوداني

تأسس البنك الزراعي السوداني سنة ١٩٥٧ م وفي بعض مواده تصريح بأخذ الفائدة وإعطائها المادة ٢٣ و ٢٩ (٢) ، وفي سنة ١٩٨٤ م أصدر مجلس إدارة البنك لائحة هيئة الرقابة الشرعية بين فيها تكوين الهيئة . واحتياطاتها ، ووسائل إنجاز مهامها ، واجتماعاتها ، وخطة عملها ، ومكافأة أعضاء الهيئة على نحو ما جاء في لائحة بنك فيصل الاسلامي السوداني ما عدا المادة (٣) التي نصت على أن الهيئة هي احدى الأجهزة الاستشارية للبنك وعلى أن أعضاء الهيئة يعينهم مجلس الإدارة وأنها تتكون من :

- أ- ثلاثة من العلماء في فروع الاقتصاد والقانون والشريعة الإسلامية .
- ب- ثلاثة من المتخصصين بالبنك في مجالات القانون والعمل المصرفي والمعنيات يعينهم مجلس الإدارة .

وظاهر هذه المادة أن الهيئة تتكون من ستة أعضاء ولكن المادة (٧) التي تتحدث عن اجتماعات الهيئة نصت على أن النصاب القياسي لاجتماعات الهيئة عضوان من الأعضاء المشار إليهم في المادة ٣ (أ) .

والمعمول به أن ثلاثة الأعضاء المشار إليهم في الفقرة (أ) كلهم من علماء الشريعة ، وهم الذين يصدرون قرارات الهيئة .

٤/ البنك السوداني الفرنسي

تأسس البنك السوداني الفرنسي سنة ١٩٧٥ م حالياً من الالتزام بالشريعة الإسلامية بدأه ، واستمر كذلك في النسخة المعدلة حتى يوليوب ١٩٩٥ م ليس في قانونه الأساسي ولا في لائحته التزام بالشريعة الإسلامية ، ولا إشارة إلى هيئة شرعية ، ولكن تكونت في البنك هيئة رقابة شرعية بموجب قرار من مجلس إدارة البنك ، وأصدرت الهيئة لها لائحة في سنة ١٩٩٣ م تضمنت تكوين الهيئة ، ومهامها ، ووسائل تنفيذها ، واجتماعات الهيئة ، وأسلوب عملها في الإجابة عن الاستفسارات ، ولا يختلف ما في هذه اللائحة عما في لائحة هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي السوداني إلا في المادة (٤) التي تنص على الآتي :-

تشكل الهيئة من ثلاثة أشخاص من حملة الدرجات العليا في الفقه الإسلامي في مجالاته المختلفة ، يعينهم مجلس إدارة البنك ، ويحدد مكافأة أتعابهم في قرار التعيين ، وفي حالة خلو مقعد أحدهم يعين مجلس الإدارة من بدلله .

حددت هذه المادة عدد الأعضاء بثلاثة وأشترطت أن يكونوا من حملة الدرجات العليا في الفقه الإسلامي . وجعلت تعيينهم وتحديد مكافأتهم لمجلس إدارة البنك ، وليس للجمعية العمومية كما في بنك فيصل الإسلامي السوداني.

٥/ بنك السودان

صدر قانون بنك السودان سنة ١٩٥٩ م فلا تتوقع وجود نص فيه عن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ، ولكن الشيء المستغرب هو أن هذا القانون استمر العمل به من غير أن يصدر ما يشير إلى تعديله بما يلزم البنك بتطبيق الشريعة الإسلامية إلى سنة ١٩٩١ م حيث صدر قانون تنظيم العمل المصرف في سنة ١٩٩١ م متضمنا التزام بنك السودان في المواد (٣) و (٤) وأ(٢٠) بأحكام الشريعة الإسلامية ، ولكن لم يرد في هذا القانون ذكر لإنشاء هيئة شرعية للبنك إلى أن صدر من وزير المالية والتخطيط الاقتصادي القرار الوزاري رقم ١٨٤ لسنة ١٩٩٢ م بإنشاء :-

الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المركزي والمؤسسات المالية

جاء في أول ذلك القرار :

استناداً على أحكام المادة الثانية من قانون تنظيم العمل المصرفى لسنة ١٩٩١ م وتمشياً مع القرارات الصادرة باتفاق الصيغة الربوية في معاملات الدولة المالية والاقتصادية ، وفي إطار أسلمة النظام المصرفى وإزالة كل أشكال المعاملات الربوية في المعاملات المالية في بنك السودان والمصارف والمؤسسات المالية التي تمارس أعمالاً مصرفية .

أصدر وزير المالية والتخطيط الاقتصادي بالتشاور مع محافظ بنك السودان

القرار الآتي نصه :

تضمن هذا القرار إنشاء الهيئة وتكوينها ، وأهدافها واحتياطاتها .

وسلطاتها على النحو التالي :

المادة (٢) تنشأ هيئة عليا للرقابة الشرعية للجهاز المركزي والمؤسسات المالية في بنك السودان تكون لها الأهداف والاحتياطيات والسلطات الواردة في هذا القرار .

ونص في المادة (٣) على تكوين الهيئة من الآتية أسماؤهم :

١ - البروفيسير الصديق محمد الأمين الضمير	رئيسا
٢ - البروفيسير محمد هاشم عوض	عضو
٣ - الشيخ أحمد محجوب حاج نور	عضو

٤- محافظ بنك السودان

٥- الدكتور أحمد على عبد الله

٦- الدكتور محمد الحسن بريمة

٧- الدكتور مصطفى زكريا

٨- السيد / أحمد مجنوب أحمد

وأضيف لهؤلاء عضوان قبل أن تشرع الهيئة في العمل مما :

٩- الشيخ شيخ محمد الجزر وني

١٠- الشيخ الصديق أحمد عبد الحفي

ويلاحظ على هذا التكوين للهيئة أن نصف الأعضاء من الشرعيين ، ونصفهم من الاقتصاديين ، مقارنة مع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي الخمسة الذين كانوا كلهم من الشرعيين ، وواضح من هذه المادة أن أعضاء الهيئة يعينهم وزير المالية والتخطيط الاقتصادي .

أهداف الهيئة العليا للرقابة الشرعية لمجلس المصرف والمؤسسات المالية :

نص القرار في المادة (٤) منه على أن أهداف الهيئة هي :

أ- مراقبة ومتابعة مدى التزام بنك السودان والمصارف والمؤسسات المالية التي تمارس أعمالاً مصرفية بتطبيق الصيغ الشرعية الإسلامية .

ب- تنفيذ النظام المصرفي من الشوائب الربوية في المعاملات المالية والاقتصادية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية .

يرى من هذا أن هذه الهيئة هي هيئة رقابة شرعية لبنك السودان ولجميع المصارف الأخرى ، وما تجدر الإشارة إليه أن إنشاء هيئة رقابة شرعية للبنوك التي في السودان سبقت إنشاء هيئة رقابة شرعية لبنك السودان .

ال اختصاصات الصيغة وسلطاتها :

نصت المادة (٥) من القرار على الآتي :

تكون للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها الاختصاصات والسلطات التالية :

- أ - الاشتراك مع المسؤولين بالبنك في وضع نماذج العقود والاتفاقيات لجميع معاملات البنك والمصارف والمؤسسات المالية التي تمارس أعمالاً مصرفية للتأكد من خلوها من المحظورات الشرعية .
- ب - إبداء الرأي المشورة فيما يعهد إليها من البنك أو المحافظ من معاملات البنك أو المصارف والمؤسسات التي تمارس أعمالاً مصرفية .
- ج - مراقبة معاملات البنك والمصارف والمؤسسات المالية وتقديم ما تراه مناسباً من المشورة الشرعية إلى محافظ بنك السودان في أي من الأمور الخاصة بمعاملات البنك أو المصارف والمؤسسات المالية التي تمارس أعمالاً مصرفية .
- د - دراسة المشاكل الشرعية التي تواجه البنك أو المصرف أو المؤسسات العاملة وإبداء الرأي فيها .
- هـ - إصدار الفتاوى الشرعية في الموضوعات التي يطلب في شأنها فتوى شرعية .
- و - مراجعة القوانين واللوائح والمنشورات التي تنظم عمل بنك السودان والمصرف والمؤسسات المالية التي تمارس أعمالاً مصرفية بغرض إزالة ما بها من تعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختلفة .
- ز - مراقبة مراعاة التزام وتقيد البنك والمصارف والمؤسسات المالية التي تمارس أعمالاً مصرفية بالجوانب الشرعية في جميع أعمالها المصرفية وانعكاسها .
- ح - معاونة أجهزة الرقابة الفنية على المصارف في أداء مهامها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .
- ط - مساعدة إدارة بنك السودان في وضع برامج تدريب العاملين بالبنك والمصارف والمؤسسات المالية التي تمارس أعمالاً مصرفية بما يؤدي لاستيعاب الصيغة الإسلامية والجوانب الفقهية والشرعية في المعاملات .
- ى - إعداد البحوث والدراسات التي تؤدي إلى إبراء اتباع النهج الإسلامي في الاقتصاد .

ك - تقديم تقرير سنوي لوزير المالية والتخطيط الاقتصادي عن السلامة الشرعية لمعاملات البنك والمصارف والمؤسسات المالية التي تمارس أعمالاً مصرفية .

ل - أي اختصاصات أخرى تراها الهيئة الشرعية لازمة لتحقيق أهدافها .

م - إصدار لائحة لتنظيم أعمالها وتحديد اجتماعاتها .

سلطات الهيئة

المادة (٤) - تكون الهيئة في سبيل تحقيق الاختصاص المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القرار السلطات الآتية :

أ - الاطلاع على أي مستندات أو وثائق أو سجلات أو عقود أو مكاتب ترى أنها لازمة وضرورية لتمكينها من أداء مهامها .

ب - تفتيش أعمال بنك السودان والمصارف والمؤسسات المالية التي تمارس أعمالاً مصرفية بغير التأكيد من سلامة تطبيق الجوانب الشرعية في أعمالها . وقد نص القرار على إزامية فتوى الهيئة في المادة (٧) حيث جاء فيها : تكون الفتوى الصادرة من الهيئة في المسائل الشرعية منزمه .

ونصت المادة الثامنة من القرار على أن وزير المالية والتخطيط الاقتصادي هو الذي يحلل بالتشاور مع محافظ بنك السودان مخصصات رئيس وأعضاء الهيئة وشروط خدمة الأمين العام .

الزمرة المادة (٩) بنك السودان بتجهيز المقر للهيئة وتوفير الميزانية اللازمة لاداء أعمال الهيئة .

لائحة تنظيم أعمال الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المركزي والمؤسسات المالية

أصدرت الهيئة العليا لائحة بتنظيم أعمالها عملاً بما جاء في المادة (٥) من القرار الوزاري رقم ١٨٤ لسنة ١٩٩٢ م بيفتى فيها اسم اللائحة وتاريخ العمل بها . وتشكيل الهيئة واجتماعات الهيئة ، واحتياصاتها ، وسلطاتها . ومهام رئيس . ومهام الأمين العام ، ومهام المقرر ، وخطة الهيئة في معالجة ما تتلقىه من موضوعات ، وتعديل اللائحة . وأنذر فيما يلي ما يستحق الإشارة إليه من مواد هذه اللائحة :

المادة (٣) ونصها :

ت تكون عضوية الهيئة من عشرة أعضاء من المتخصصين في الشريعة الإسلامية ، والمتخصصين في الاقتصاد ، والمتخصصين في أعمال المصارف ، والمتخصصين في القانون على لا يقل عدد المتخصصين في الشريعة عن النصف .
هذا المادة تتفق مع المادة (٣) من القرار الوزاري ، وتضيف اليه اشتراط لا يقل عدد الشرعيين عن النصف .

المادة (٤) (م) تجاز القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين المصوتيين بشرط لا يجاز قرار بأقل من ثلاثة على أنه يجوز للهيئة عند بداية مناقشة أي موضوع أن تشرط الفصل في هذا الموضوع بأغلبية أعضاء الهيئة .
هذه الفقرة من المادة (٤) مفروضة مع المادة (٣) ، ومع التكوين الفعلي للهيئة تجيز بحسب منطوقها إصدار قرار في مسألة شرعية من أعضاء غير متخصصين في الشريعة ، وفي هذا مخالفة شرعية يجب تصحيحها .

المادة (٤) (ن) تجتمع الهيئة مرة واحدة في الأسبوع على الأقل بمقرها ببنك السودان ، أو في أي مكان آخر يحدده الأمين العام بتشاور مع الرئيس .
المادة (٤) (ح) يجوز للهيئة أن تدعى من شاء من أهل الخبرة للمشاركة في مناقشة أي موضوع دون أن يكون له حق التصويت .

المادة (٥) أهداف الهيئة و اختصاصاتها و سلطاتها من نفس الأهداف والاختصاصات والسلطات المبينة في القرار الوزاري . المادة (٤) و (٥) و (٦) .
المادة (٩) خطة الهيئة في معالجة ما تتناوله من موضوعات .

أخذت الهيئة بالخطوة التي وضعتها هيئة الرقابة الشرعية ببنك فيصل الإسلامي السوداني (انظر ص ٧) .

المهنيات الشرعية في شركات التأمين

نم يقتصر تأسيس المهنيات الشرعية في السودان على البنوك ، وإنما تعداها إلى شركات التأمين عندما تأسست شركة التأمين الإسلامية ١٣٩٩ - ١٩٧٨ م ، أول شركة تأمين إسلامية في العالم .

أسس هذه الشركة بنك فيصل الإسلامي عندما طلب من هيئة رقابته الشرعية السماح له بالتأمين في شركات التأمين التجارية الموجودة في السودان آنذاك ، فلم تأذن الهيئة له بحجة أنه (البنك) ليس في حاجة إلى التأمين في هذه الشركات التجارية ؛ لأن في إمكانه أن يؤمن شركة تأمين إسلامية . فكان هذا المنع سبباً في إسراع البنك بتأسيس شركة التأمين الإسلامية .

جاء في المادة (٣) من عقد تأسيس الشركة ما يلي :

أغراض الشركة هي الموضحة أدناه على أن تخضع جميع معاملات الشركة في مجال التأمين أو غيره لما تفرضه أحكام الشريعة الإسلامية .

وجاء في المادة (١١) من النظام الأساسي للشركة المبينة لاختصاصات الجمعية العمومية ما يلي :

تختص الجمعية العمومية بما يلي :

- تعديل لائحة الشركة على أنه لا يجوز بأي حال تعديل النص الخاص بخضوع جميع أعمال الشركة لأحكام الشريعة الإسلامية .

وخصص النظام الأساسي خمس مواد لهيئة الرقابة الشرعية بين فيها تشكيف الهيئة ، ومهامها ، واحتياطاتها .

المادة : (٦٤) - تشكل هيئة الرقابة الشرعية من خمسة أعضاء من علماء الشريعة الإسلامية تنتخبهم الجمعية العمومية ، وتحدد مكافآتهم .

(٦٥) - تشارك هيئة الرقابة الشرعية مع مجلس إدارة الشركة في وضع نماذج وثائق التأمين ، ونماذج الأخرى .

(٦٦) - لهيئة الرقابة الشرعية الحق في مراجعة عمليات الشركة للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية .

(٦٧) - يجوز لهيئة الرقابة الشرعية حضور الاجتماعات العامة للشركة وإبداء أي رأي .

(٤) - يجوز لرئيس الهيئة أو من يمثلها طلب حضور اجتماعات مجلس الادارة
نطرح أي موضوع .

تأسست بعد شركة التأمين الإسلامية شركات تأمين إسلامية أخرى
 واستمرت هذه الشركات الإسلامية تعمل بجانب الشركات التجارية إلى أن صدر قانون
 الإشراف والرقابة على أعمال التأمين لسنة ١٩٩٢ م الذي نصت المادة (٢٦) منه
 على الآتي :

يشترط لمنح الترخيص بمزاولة أعمال التأمين أن يقدم طلب الترخيص
 مصحوبا بالمستندات الآتية :-

(خامسا) تقديم ما يثبت بأن الشركة لديها هيئة رقابة شرعية تتم الموافقة عليها
 بواسطة مجلس الإفتاء الشرعي .

(سادسا) نسخة من عقد تأسيس الشركة ونظمها الأساسي على أن يكون ذلك وفقا
 لأحكام الشريعة الإسلامية .

(٣) تمنع الشركات العامة في مجال التأمين قبل العمل بهذا القانون مدة يحددها
 الوزير بموجب أمر منه للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون .

ترتبط على هذا القانون تحول جميع شركات التأمين التجارية العامة في
 السودان إلى شركات تأمين تعاونية إسلامية في كل منها هيئة رقابة شرعية .
 وأوجبت المادة (٥٠) من القانون على كل شركة أن تقدم للهيئة حسابات
 مراجعة عن كل سنة مالية مدعمة بشهادة من مراجع قانوني ، وهيئة
 الرقابة الشرعية .

الهيئة العليا للرقابة الشرعية على أعمال التأمين

صدر بموجب المادة السابقة من قانون الإشراف والرقابة على أعمال التأمين
 لسنة ١٩٩٢ م القرار الوزاري رقم (٢١٩) لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الهيئة العليا للرقابة
 الشرعية على أعمال التأمين .

وفيما يلى نص القرار :

**قرار وزاري رقم (٣١٩) لسنة ١٩٩٣م
بإنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية
علم أعمال التأمين**

استناداً على أحكام المادة السابعة من قانون الإشراف والرقابة على أعمال التأمين لسنة ١٩٩٢م ، وتمشياً مع القرارات الصادرة بـلاغء الصيغة الربوبيـة في معاملات الدولة المالية والاقتصادية ، وفي إطار أسلمة قطاع التأمين في السودان - أصدر وزير المالية والخطيب الاقتصادي القرار الآتي نصه :-

اسم القرار وبدء العمل به

١- يسمى هذا القرار (قرار بإنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية على أعمال التأمين) ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

إنشاء الهيئة

٢- تنشأ هيئة عليا للرقابة الشرعية للهيئة العامة للإشراف والرقابة على أعمال التأمين يكون لها الأهداف والخصائص والسننات الواردة بهذا القرار .

تكوين الهيئة

٣- تكون الهيئة العليا للرقابة الشرعية من الآتي أسماؤهم :-

١/ البروفيسير الصديق محمد الأمين الضرير	رئيسا
٢/ البروفيسير حافظ الشيخ الزاكى	عضوا
٣/ الدكتور احمد علي عبد الله	عضوا
٤/ الدكتور عوض عبد الله أبو بكر	عضو
٥/ السيد حسن البيلي	عضو

أهداف الهيئة

٤- تكون للهيئة الأهداف التالية :-

- أ- إصدار الفتاوى الشرعية في كل الأمور والمواضيع التي ترفعها الهيئة العامة للاشراف والرقابة على أعمال التأمين .
- ب- تنقية نظام التأمين من كل أشكال المعاملات غير الإسلامية .
- ج- توحيد الرؤية الفقهية لهيئات الرقابة الشرعية لشركات التأمين فيما يختص بالمعاملات التأمينية والمالية والاقتصادية .

اختصاصات وسلطات الهيئة

٥- تكون للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها الاختصاصات والسلطات التالية :

- أ- الاشتراك مع المسؤولين في الهيئة العامة للاشراف والرقابة على أعمال التأمين والمختصين في قطاع التأمين في مراجعة نماذج عقود التأمين للتأكد من خلوها من المحظورات الشرعية .
- ب- اقرار الصيغ الشرعية للمعاملات ، والمعاملات الفنية لعمليات التأمين .
- ج- ابداء الرأي والمشورة فيما يعهد اليها من الهيئة العامة للاشراف والرقابة على أعمال التأمين .
- د- دراسة المشاكل الشرعية التي تواجه قطاع التأمين .
- هـ- إصدار الفتاوى الشرعية في الموضوعات التي يطلب في شأنها فتوى شرعية .
- و- مراجعة القوانين واللوائح والمنشورات التي تنظم أعمال التأمين بعرض ازاله ما بها من تعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختلفة .
- ز- مراقبة مراعاة التزام وتقيد كل قطاع التأمين بتجوانب الشريعة في جميع أعمال التأمين وأعمال الاستثمار والمضاربات الاستثمارية .

- ح- مساعدة الادارة الهيئة في وضع برامج تدريب لعاملين بالهيئة وقطاع التأمين بما يؤدي إلى استيعاب الصيغ الإسلامية والجوانب الفقهية في مجال التأمين .
- ط- إعداد البحوث والدراسات التي تؤدي إلى اثراء اتباع النهج الاسلامي في مجال التأمين .

٤- تقديم تقرير سنوي لوزير المالية والتخطيط الاقتصادي عن السلامة الشرعية للمعاملات التأمينية لقطاع التأمين .

٥- يكون لها الرأي النهائي في حالة اختلاف الاراء الفقهية حول أي موضوع خالص بقطاع التأمين .

٦- أي اختصاصات أخرى تراها الهيئة الشرعية لازمة لتحقيق أهدافها .

٧- إصدار لائحة لتنظيم أعمالها وتحديد اجتماعاتها .

سلطات الصيحة

٦- يكون للهيئة في سبيل تحقيق الاختصاصات المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القرار السلطات الآتية :-

أ- الاطلاع على أي مستندات أو وثائق أو سجلاتها أو عقود أو مكاتب . سواء كانت خاصة بالهيئة العامة للإشراف والرقابة على أعمال التأمين . أو خاصة بأى جهة خاضعة لقانون الإشراف والرقابة على أعمال التأمين ترى أنها لازمة وضرورية لتمكينها من أداء مهامها .

ب- تفتيش أعمال شركات التأمين والجهات الخاضعة لقانون الإشراف والرقابة على أعمال التأمين لعام ١٩٩٢م بغرض التأكد من سلامة تطبيق الجوانب الشرعية في أعمالها .

الزامية الفتوى

٧- تكون الفتوى الصادرة من الهيئة في المسائل الشرعية ملزمة .

مخصصات ورئيس الصيحة وأعضائها

٨- يحدد وزير المالية والتخطيط الاقتصادي بالتشاور مع رئيس مجلس إدارة هيئة الإشراف والرقابة على أعمال التأمين مخصصات رئيس وأعضاء الهيئة .

مقدمة

٩- تتولى الهيئة العامة للإشراف والرقابة على أعمال التأمين تجهيز المقر للهيئة ، و توفير الميزانية اللازمة لأداء أعمال الهيئة بالتشاور مع وزارة المالية .

بدأت الهيئة عملها بمراجعة عقود التأسيس والنظم الأساسية لشركات التأمين ، ووضعت منها ومن القرار الوزاري عقد تأسيس ونظام أساسى نموذجى للعمل به فى جميع شركات التأمين .

نص في المادة (٣) من عقد التأسيس على الآتى :-

لتلزم الشركة في كل تصرفاتها ، وتضبط كل معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية ، وتعمل على مراجعة نظمها ولوائحها ووثائقها وعقودها لتتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية .

ونصت المادة (٦٣-٦٧) من النظام الأساسي على الآتى :

هيئة الرقابة الشرعية

(٣)- تكون للشركة هيئة رقابة شرعية تختارها الجمعية العمومية بترشيح من مجلس الإدارة ، وتحدد مكافآت أعضائها ، على أن تكون من ثلاثة أعضاء على الأقل من علماء الشريعة الإسلامية . ويجوز أن يكون واحد منهم من رجال القانون له إمام بأحكام الشريعة الإسلامية .

(٤)- تشتراك هيئة الرقابة الشرعية مع إدارة الشركة في وضع نماذج وثائق التأمين والنماذج الأخرى .

(٥)- لهيئة الرقابة الشرعية الحق في مراجعة عمليات الشركة تتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية .

(٦)- يجوز لرئيس هيئة الرقابة الشرعية حضور الاجتماعات العامة للشركة وإبداء أي رأى .

(٧)- يجوز لرئيس هيئة الرقابة الشرعية أو من يمثلها طلب حضور اجتماعات مجلس الإدارة نطرح أي موضوع .

صارت شركات التأمين بعد صدور هذا النموذج من عقد التأسيس والنظم الأساسية تسير كلها على نسق واحد تحت إشراف الهيئة العليا للإشراف والرقابة على أعمال التأمين .

واقع الهيئات الشرعية

يوجد في كل بنك ، وفي كل شركة تأمين في السودان ، هيئة شرعية تسمى هيئة الرقابة الشرعية ، ما عدا بنك التضامن الإسلامي ، وبنك الخرطوم ، فإن الهيئة الشرعية فيها تسمى " إدارة الفتوى والبحوث " ، ويرى بعض الباحثين أن التسمية الصحيحة هي هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ، وبعض الباحثين لا تعجبه كلمة " الرقابة " ويرى أن تستبدل بها كلمة " المتابعة " ، وأرى أن تكون التسمية " الهيئة الشرعية " من غير تقييد برقابة أو فتوى أو متابعة لأن مهمات الهيئة لا تقتصر على هذه الأشياء ، كمارأينا .

وتكون أغلب هذه الهيئات من ثلاثة أعضاء ، وقليل منها من خمسة ، وتكون الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية من عشرة أعضاء ، وأغلبية أعضاء الهيئة من المتخصصين في الشريعة الإسلامية ، يشاركون متخصصون في الاقتصاد والقانون .

ويعين أعضاء الهيئة في شركات التأمين الإسلامية ، وفي كثير من البنوك الجمعية العمومية للمساهمين ، ويعينهم في بعض البنوك مجلس الإدارة ، أما أعضاء إدارة الفتوى فهم موظفون في البنك .

وجميع أعضاء هيئات الرقابة الشرعية في البنوك وشركات التأمين غير متفرغين ، وليس لهم أمانة عامية أو سكرتارية متفرغة . ما عدا الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية فإن نهاية عامية متفرغة . تكون من أمين عام بمؤهلات عالية - الدكتور أحمد علي عبد الله ومقرر . وباحث شرعى بدرجة ماجستير في الشريعة الإسلامية ، وسكرتارية .

بعض هذه الهيئات يجتمع مرة كل أسبوع . وبعضها يجتمع مرة أو مرتين في الشهر وبعضها حسب الحاجة .

وتحضر الهيئة اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين ، ولكنها لا تحضر اجتماعات مجلس الإدارة .

وفتاوى الهيئة وقراراتها منزمه للبنك ، ولكنها غير ملزمة للمتعامل مع البنك في حالة وجود نزاع بينه وبين البنك ، فيستطيع المتعامل مع البنك أن يرفع الأمر للهمة العليا ، أو إلى المحكمة .

وأهداف هذه الهيئات الشرعية متحدة تتلخص في التعاون مع البنك والشركة على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية تطبيقاً سليماً في جميع المعاملات التي تمارسها .

ولهذه الهيئات مهام ، و اختصاصات ، وصلاحيات واسعة . كما رأينا ، يمكنها نظرياً من تحقيق أهدافها ، ولكن الواقع العقلي يختلف باختلاف امكانيات هذه الهيئات ، آلية أدائها لمهامها .

فالهمة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية في بنك السودان استطاعت أن تحقق كثيراً من أهدافها ، وهي سارة في تحقيق الباقي . ويرجع هذا إلى وجود أمانة عامة متفرغة عن انرغم من أن أعضاء الهيئة غير متفرغين .

أما الهيئات الشرعية في البنوك والشركات فقد حققت الحد الأدنى من أهدافها ، ويرجع هذا إلى أن أعضاء الهيئة غير متفرغين . رئيس الهيئة أمينة متفرغة ، ولا بد من تصحيح هذا الواقع لكي تؤدي الهيئات واجبها كاملاً .

إن ما ينادي به بعض الباحثين من تفرغ أعضاء الهيئة غير عمني بالنسبة للهيئات في السودان ، لكثرة البنوك والشركات متدرجة التي تدعو إلى أن يكون الشخص الواحد عضواً في أكثر من بنك ، أو شركة .

والتصحیح العملي الذي يجب القيام به سریعاً هو تعمیم تجربة الهيئة العلیا التي ثبت نجاحها على كل المصارف والشركات ، بحيث تكون لكل هيئة شرعية أمانة عامة متفرغة ، ولو من شخص واحد ، وذلك إلى أن يتيسر العمل بكل ما جاء في معايير الضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية ، وبخاصة المعيار الثالث الخاص بالرقابة الشرعية الداخلية ، الذي لا أعلم بنكًا في السودان شرع في تطبيقه .

واعرض

صدر من بنك السودان، بعد إعداد هذه الورقة، المنشور رقم (٢٠٠٠/٩) المؤرخ ٢١ ربیع الثانی ١٤٢٢ھ - الموافق ٢١ يونيو ٢٠٠١م ، والمغفون انس جميع المصارف العاملة بالبلاد ، وهنأت الرقابة الشرعية بالمصارف ، وهذا نصه :

تکلیف إدارات المراجعة والتتفییش بالمصارف بالقيام بالتفتيش الشرعی

بالإشارة إلى أهمية دور المراجعة الداخلية في الرقابة الشرعية ، والتي تأكّلت من خلال ورش العمل والدورات المتخصصة في صياغة التمويل الإسلامي التي عقدت باتحاد المصارف السوداني ، وسياسة بنك السودان بضرورة تفعيل الرقابة المصرفية الشرعية ، فقد تقرر الآتي :

- أ- تکلف إدارات المراجعة والتتفییش الداخلي بالمصارف المختلفة بالقيام بالتفتيش عن صحة معاملات المصرف الاستثمارية والخدمة من الناحية الشرعية .
بالإضافة إلى قيامهم بالتفتيش في المجالات الأخرى المعهودة .
- ب- تقدم إدارات المراجعة والتتفییش تقريراً عن التتفییش الشرعي الذي أجروه بمصارفهم لهيئة الرقابة الشرعية ببنك المعنی .
- ج- سيكون تقرير التفتيش الداخلي من المستندات التي يمكن أن يطلع عليها مفتشو البنك المركزي .

//٣٠//

د- على المصارف مواصلة تدريب العاملين فيها لأداء المهمة على الوجه المطلوب .
صورة إلى : الهيئة العليا للرقابة الشرعية ببنك السودان .

صدر هذا المنشور بعد قيام الأمانة العامة للهيئة العليا للرقابة الشرعية على
المصارف والمؤسسات المالية بعقد دورة تدريبية للعاملين في إدارات المراجعة ،
قدمت لهم فيها محاضرات عن جميع صيغ الاستثمار المعمول بها في المصارف .
وهذا أحد اختصاصات الهيئة العليا .

هذا المنشور يساعد من غير شك هيئات الرقابة الشرعية في البنوك على
تحقيق أهدافها ، ولكنه لا يغني عن معيار الضبط الخاص بالرقابة الشرعية الداخلية .
ولا عن وجود أمانة عامة متفرغة تابعة لهيئة الرقابة الشرعية ، تعمل مع إدارة
المراجعة الداخلية في البنك .

وأله الموفق والهادي إلى الصواب

ص.م.د

الصديق محمد الأمين الضمير

أستاذ الشريعة الإسلامية

بكلية القانون - جامعة الخرطوم

٢/جمادى الأولى ١٤٢٢ـ

٢ أغسطس ٢٠٠١ م

تعليق

على بحث الهيئات الشرعية: تأسيسها، أهدافها، واقعها

للأستاذ الدكتور الصديق محمد الأمين الضرير

أ. د. وهبة الزرحبلي

رئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه

جامعة دمشق

الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

هذا تعقيب على بحث أ.د. الصديق محمد الأمين الضرير بموجب تكليف الأخ الكريم السيد الدكتور رفعت عبد الكريم الأمين العام لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأفتتح الكلام بتقديم خالص الشكر وعظيم التقدير لفضيلة الأخ والزميل في الدراسة، الكريم الخلق، والعلامة الجليل الدكتور الصديق محمد الأمين أطال الله في عمره.

والتعليق ليس على الباحث أخينا الفاضل، وإنما على مضمون البحث الذي وصف به كيفية تأسيس الهيئات الشرعية، وأهدافها، وواقعها في المصارف الإسلامية من خلال تجربتها في السودان، حيث أورد المعلومات المتعلقة بالموضوع، المستمدة من أنظمة خمسة بنوك إسلامية وهي بنك فيصل الإسلامي السوداني أول بنك أسس في السودان عام ١٩٧٧م، وبنك التضامن الإسلامي، وبنك البركة السوداني، وبنك السوداني الفرنسي، وبنك السودان، فهي نماذج رائدة جيدة للبنوك الإسلامية.

ثم ذكر الباحث واقعين مهمين في السودان وهما: إحداث الهيئة العليا للرقابة الشرعية على أعمال التأمين سنة ١٩٩٢م، وإيجاد بنك السودان نظاماً متميزاً جديداً (يوليو) عام ٢٠٠١ وهو تكليف إدارات المراجعة والتفتيش الداخلي بالمصارف المختلفة بالقيام بالتفتيش الشرعي عن صحة معاملات المصرف الاستثمارية والخدمية من الناحية الشرعية، وفي المجالات الأخرى المعهودة.

وسأذكر بمشيئة الله تعالى ملاحظاتي على أنظمة هذه المصارف المتعلقة بالهيئات الشرعية، محدداً موطن الملاحظة بالصفحة، وعدد هذه الملاحظات (٢٥) وهي ما يأتي:

١- كلمة ((الأحكام القطعية المستمدة من القرآن والسنة)) ص (٢) قاصرة جداً عن تحقيق المراد شرعاً، فإنها في المصطلح الأصولي تعني الأحكام اليقينية الدلاله الواردة في القرآن والسنة، وهي قليلة إذا قورنت ببقية أحكام الشريعة الإسلامية المستمدة من هذين

المصدرين بغلبة الظن، مثل تفاصيل أحكام المعاملات الواردة في القرآن بصفة إجمالية أو عامة، وجاءت السنة النبوية مفصلة ما أجمل أو مقيدة ما أطلق، أو مخصصة العام، أو مضيفة أحكاماً جديدة ليست في القرآن بوحي من الله لرسوله صلى الله عليه وسلم، مثل أحكام البيع قبل القبض، وبيع المعدوم، وبيع معجوز التسليم، وبيع الغرر، وبيع العينة، وأنواع الربا، وأحكام الشركات ومنها المضاربة، وأحكام السلم والإجارة، ومحل العقد وكونه مما يجوز التعامل به شرعاً، وغيرها من مئات الأحكام، ومن المقرر شرعاً أنه يجب العمل بالظن بالإجماع، وإلا عطلت هذه الأحكام، وهي ليست قطعية (يقينية) وإنما هي ظنية إما في دلالتها، وإما في ثبوتها. فلا يقال: ((الأحكام القطعية)) مما جرى على السنة غير المختصين للتعبير عن الأحكام المقررة في الشريعة، بل إن هذا التعبير متعارض مع مضمون المادة (٤) من نظام بنك فيصل السوداني بجميع فقراتها حيث نصت على شرط خلو المعاملات المصرفية من أي محظور شرعاً.

وهو يتعارض أيضاً مع الفقرة (ب) ص (٧) من لائحة الهيئة الشرعية، حيث جاء فيها: ((.. بما دوّنه العلماء من الأحكام الفقهية الفرعية)) وأغلب هذه الأحكام كما هو معلوم ظني لا قطعي.

- ٢ - ص (٣-٢) في رأيي أنه يكفي أن يكون عدد الهيئة الشرعية ثلاثة، لا أكثر من ذلك، وهو الموافق لواقع الهيئات كما جاء في ص (٢٧)، بشرط عدم تغييب واحد منهم عن الجلسات، وهو المنسجم مع عبارة ص (١٤) في البنك الزراعي السوداني حيث تتكون الهيئة من ثلاثة أعضاء شرعيين يصدرون قرارات الهيئة ، وإن وجد معهم غيرهم من القانونيين. وكذلك ص (٢) م (٦٩/١) حيث نصت على تكوين الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل، وأيضاً ص (٣) ف/ج.

- ٣ - مدة عضوية الهيئة كما جاء في ص (٢) م (٦٩/١) ثلاث سنوات، وأرى أن تكون خمس سنوات، بغية تحقيق شرط الخبرة والمارسة. وأرى أيضاً النص على وجوب تعويض العضو عن خدماته بالإضافة لتحديد تعويضاته الشهرية بواقع (%) على الأقل من راتبه أو بواقع راتب شهر عن كل سنة خدمة. ورأى أيضاً أن يستبدل في ص (٢) بكلمة ((الشريعة)): الفقه الإسلامي، لأن أكثر الأحكام المقررة هي فقهية وليس شريعة مقررة بنصوص صريحة.

٤- يتعين أن تكون الجهة التي تعين أعضاء الهيئة الشرعية هي الجمعية العمومية لكل بنك (مصرف) لا مجلس الإدارة، ولا بالانتخاب، خلافاً لما جاء في الفقرة الأخيرة ص (٤).

لكن ينبغي النص على أن جهة اقتراح عضو بديل عن عضو خلا منصبه هي هيئة الرقابة الشرعية، لأن الهيئة أعرف بأهل الاختصاص.

٥- أؤيد ما ذكره الباحث الكريم من ضرورة مشاركة الهيئة الشرعية كلها أو بعضها في مجلس الإدارة لا في الجمعية العمومية، وحذف حكم هذه المشاركة غير موفق ولا مسوغ له، كما جاء في الفقرة الأخيرة ص (٤).

٦- لا أرى، خلافاً للمذكور ص (٥) أن يكون تعين عضو في الهيئة من فقهاء القانون المقارن (أي بين القوانين) إلا إذا كان المراد كونه مقارناً مع الشريعة. ولا مانع من الأخذ بما جاء في المادة (٢٠) ص (٣) من إضافة أعضاء اقتصاديين ومصرفيين وقانونيين في الهيئة العليا للرقابة الشرعية على لا يقل عدد الشرعيين عن النصف.

ولا بد من توافر أهلية الاختصاص العالية في الشريعة علمياً وعملياً في أعضاء الهيئة الشرعية، مع توافر صفة العدالة والفتانة والدرایة الكافية بالفقه، وكذلك الإلمام بالجوانب الفنية المصرفية.

وهذا لا نص فيه لدى أي نظام.

وأرى أنه لا يشترط كون بعض أعضاء الهيئة الشرعية مقيمين في دولة مقر البنك بصفة دائمة في أغلب الأوقات خلافاً للمذكور ص (٥)، لأن العمل جرى على تعين بعض الشرعيين من جنسية دولة أخرى، كما شاهد في بنك أبو ظبي الإسلامي، وبنك البركة في جدة، وبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي في البحرين، وغيرها، وأن المهم توافر أهل الخبرة من أي مكان، وهم قلة.

٧- لا داعي لتحديد عدد جلسات الهيئة بمرة على الأقل كل شهر، كما في ص (٦) وإنما ينص على ما تقتضيه الحاجة، أو أربع مرات في العام، أو لاعتبارات خاصة كما هو شأن الهيئة العليا للرقابة في بنك السودان، لأنه يمثل الدولة.

٨- في ص (٧) يستحسن النص في لائحة الهيئة على إمكان الأخذ بالقواعد الكلية الشرعية، أو الفرعية، كقواعد الضرورة، والمصلحة، ودفع الضرر، ورعاية ترتيب الأخذ

بمقاصد الشريعة ومكملاتها المقررة في علم الأصول، في مجالات الاستثمار، ولا يشترط وجود حكم فرعي لكل مسألة على حدة في الفقه الإسلامي، وكذلك الالتزام بالمعايير الأخلاقية الإسلامية، بل وجميع القواعد الإسلامية.

-٩- في ص (٩-٨) النص في اختصاصات الهيئة على جعل تصرف البنك المخالف لحكم شرعي باطلًا، وإزالة آثار البطلان المترتبة على التصرف، ويجب على الهيئة العمل المتواصل على اكتشاف الأخطاء وتصححها تباعاً، ومراجعة الأوراق المالية والمستندات للتأكد من التزام إدارة البنك بقراراتها.

-١٠- ص (٩،١٨) وغيرهما نص على اختصاصات الهيئة الشرعية، ومنها إبداء المشورة، وهذا لا يكفي، بل يجب النص على كون قرارات الهيئة ملزمة وتحقيق استقلال الهيئة نظرياً وعملياً، كما جاء في بيان اختصاصات الهيئة الشرعية للتأمين ص (٢٥). وتحصر واجبات الهيئة الشرعية في أربعة موضوعات كبيرة وهي: المراجعة السابقة، واللاحقة، والتأكد من صحة احتساب الزكاة وصرفها، والمعالجات المحاسبية لبعض الموضوعات المخالفة للمبادئ المتعارف عليها، لتحقيق الالتزام بقواعد الشريعة وأحكامها.

-١١- في ص (٩) لا بد من النص على أن من اختصاصات الهيئة الاطلاع على الميزانية العامة لضبط مصادر الربح الحال أو المشروع، وإلا وجب رد الربح لصاحبها إن علم، أو التخلص منه بإعطائه لجهة خيرية إن لم يعلم.

-١٢- لا يكفي في بيان اختصاصات الهيئة ص (١٦،١٣،١١) في بنك السودان النص على اجتناب الربا، لأن الربا ليس وحده هو الحرام في الإسلام، وإنما لا بد من تعليم الحكم على جميع المحظورات الشرعية، كالغدر، والبيع قبل القبض، وبيع العينة، والجهالة، والغلط، والإكراه، والتديس، والاستغلال، والغبن الفاحش من عيوب الإرادة أو الرضا، وغير ذلك من المنوعات.

-١٣- البنوك الإسلامية في تقدير الاقتصاديين مجرد شركات مضاربة إسلامية في التجارات والخدمات، ولم تسهم إلى الآن بشيء في مجال التنمية العامة وتقدم أو تطور الاقتصاد ومنع استنزاف الموارد الاقتصادية، بما يحقق الرفاه والنشاط، والحد من الركود الاقتصادي، وتحقيق متطلبات حماية البيئة والتكافل الاجتماعي وحل مشكلات الشباب وغيرهم

بنحو أفضل وملموس، فليست القضية مجرد تحقيق الربح، كما هو الفكر المسيطر عند المؤسسين أو مجلس الإدارة، الذي يغلب عليه البخل أو الشح في الإسهام بهذه القضايا.

١٤ - إن عبارة ((تمشى معاملات البنك الإسلامي مع أحكام الشريعة)) ص (١٢) وغيرها لا تكفي، وإنما لا بد من جعل المعاملات متوافقة أو متطابقة مع الأحكام الشرعية، لأن كلمة ((تمشى)) تعني المسابقة أو المقاربة أو الانسجام العام، من غير دقة أو التزام بالشريعة.

١٥ - ص (١٣) لا يكفي في تكوين جهاز إدارة البنك الإسلامي تعيين مراقب شرعى واحد كما تفعل بعض البنوك، وإنما ينبغي إيجاد هيئة رقابة شرعية تشرف على جميع أعمال البنك تحظى ب التنفيذ.

١٦ - ص (٢٧،١٥) يتعين أن يكون تعيين أعضاء الهيئة الشرعية من الجمعية العمومية لتحقيق استقلال الهيئة وقوتها في إصدار قراراتها، لا من مجلس إدارة البنك، كما هو نظام البنك السوداني الفرنسي.

١٧ - في ص (٢١) يلاحظ أن تعداد خصائص الهيئة الشرعية في شركات التأمين السودانية جاءت أوضح وأدق مما نصت عليه أنظمة البنوك الإسلامية. وكذلك كانت اختصاصات الهيئة العليا للرقابة الشرعية على أعمال التأمين ص (٢٤) كافية، ولكن دون النص على كون قرارات جميع الهيئات ملزمة كما جاء في ص (٢٨،٢٥) أي جعلها عامة في كل القرارات الصادرة من الهيئات العامة غير العليا.

١٨ - أؤيد اقتراح الباحث الكريم في تسمية ((الهيئة الشرعية)) ص (٢٧) دون حاجة لكتاب: رقابة أو متابعة أو فتاوى، لعموم صلاحيتها واحتياطاتها.

١٩ - يجب على البنك الإسلامية إيجاد أو تكوين هيئة شرعية عليا تتولى القيام بأعمال التنسيق والتعاون بين الهيئات الشرعية، وتحقيق الانسجام بين مختلف قرارات الهيئات الشرعية في البنوك المتعددة، منعاً من التضارب والاختلاف ومصادمة بعضها لأحكام الشريعة الإسلامية، كما حدث فعلًا مثل فرض الغرامة على المدين المماطل وأخذ البنك لها، وإباحة التعامل بالذهب لأجل، مع أنه من أخطر أنواع الربا، ومصادمة ذلك للأحاديث الثابتة. ومثل عدم تحديد نسبة مئوية معلومة سلفاً للمشاركة في الربح في شركة المضاربة، ولا يؤخذ بالتقدير السنوي لربح المشروع إلا لضرورة.

-٢٠ صحيح أن الهيئات الشرعية حققت فقط الحد الأدنى من أهدافها ولم يتم إلى الآن تفعيل وجودها وهى منها على جميع أعمال البنك، بداعي الالتزام الديني والأخلاقي تجاه الآخرين والمجتمع، وتفعيل دور الرقابة الشرعية.

-٢١ ص (٢٨) لا يشترط تفرغ عضو الهيئة، فإن الخبراء قلائل، وأعمالهم وظروف معيشتهم تقتضي تنويع أنشطتهم، ولأن الحاجة تتحقق بالمجتمعات الدورية كما هو مجرى ومحظوظ.

-٢٢ أؤيد ما جاء في الفقرة الأولى ص (٢٩) من إيجاد أمانة عامة متفرغة للبنوك الإسلامية، وتخطط لمستقبل الهيئة الشرعية من الرقابة العلاجية، والوقائية، والابتكارية، والتوجيهية.

-٢٣ إن الواقع الجديد في السودان من إخضاع أعمال البنوك للتلفتيش يعد ظاهرة طيبة وحسنة ينبغي تعزيزها في البلاد الأخرى. وهذا ينافي مع فكرة إخضاع المعاملات لمراجع الحسابات، ولمراجع خارجي شرعي يبين مدى التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

-٢٤ لا بد من إجراء تدريبات لموظفي البنوك الإسلامية نظرياً وعملياً بإشراف الهيئة الشرعية، كما جاء في ص (٣٠). ولا بد من حسن اختيار العاملين في البنك بحيث تتوافر الأمانة والنزاهة والاستقامة والغيرة والحرص على تطبيق الشريعة.

-٢٥ يحسن الأخذ بوجود نظام في بعض أعضاء الهيئة بصفة القيام بالأعمال التنفيذية لقرارات الهيئة أو تلبية حاجة البنك في المسائل الطارئة.

والخلاصة: إن وجود هيئة الرقابة الشرعية يمنع تردي الأوضاع الخلقية والدينية والاقتصادية، وقد ذكر النقاد في تحليل أزمة سوق المناخ في الكويت أن من أسباب الأزمة غياب الرقابة الدينية، والاقتراض بالفائدة، وإساءة استعمال ((المضاربة)).

ف الحمد لله الذي ينعمون بهم الصالحات